د. محمد عبدالمجيد قباطي لـ«الميثاق»:

تطور المؤتمر هو جزء من تطور اليمن

■ حذر الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي من عودة أحزاب المشترك للتنصل عن اتفاقها مع المؤتمر، لافتاً إلى افتعالها لخلاف جديد حول الدائرة المفتوحة والقائمة النسبية والمختلطة وغيرها..

مشيراً إلى أن المشترك يسعى لإلغاء الآخرين وذلك يتنافى مع الواقع وروح الشراكة التي لاتعطي طرفاً الحق في إقصاء الآخر.

وأبان الدكتور قباطي رئيس دائرة العلاقات الخارجية أنه حدث تراخٍ بعد توقيع اتفاق فبراير وكأن كل واحد منهم يريد أن ينتظر عامين ثم يعودوا إلى المربع الأول. فالى الحوار:

حوار:
عبدالفتاح الازهري

فلنبدأ من أعمال المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام، وما حمله من توجهات في كلمة فخامة الأخ رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام، والأمين العام.. كيف ترون المشهد عموماً؟

- حقيقة نستطيع التأكيد بأن البعد الديمقراطي والتقاليد الديمقراطية هي مجسدة كاملة لدى فخامة الأخ الرئيس، وهي ظهرت في كلمته في افتتاح اعمال المؤتمر بشكل جلي، ونحن في المؤتمر الشعبي العام لم يكن غائباً عنا بأن الأخوة في أحزاب «اللقاء المشترك» قد صعدوا خطابهم من خلال بيانهم الذي سبق انعقاد المؤتمر بيوم واحد، وحاولوا من خلاله الانتقال الى خانة الهجوم على المؤتمر، لكننا نحن نختلف عن الآخرين، من منطلق الحفاظ على مبدأ الحوار والتشاور واعطاء الآخرين فرصة لتقديم وعرض وجهات نظرهم، وحقيقة الأمر أن بيانهم الأخير ولهجتهم الأخيرة أكدوا من خلالها مجدداً تحاملهم على المؤتمر، وعلى السلطة، ورميها بمظاهر التسليح وتسعير الحرب، هم الآن يحاولون تصعيد لهجتهم باتجاه ما يسمى بالحراك في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية، وهذا لا ينقل صورة حقيقية للواقع بل جزئية.. ونحن لا نمانع أو نبالي بذلك.. لأننا ملتزمون بالاطار الديمقراطي ونهج الحرية والرأي والرأي الآخر لذلك لا نمانع بأن يعبر الآخرون عن رأيهم أياً كان، بل وقد أعلناها ومازلنا أن لكل الأطراف الحق في التعبير عن رؤاها وتوجهاتها بشكل ديمقراطي وسلمي حتى عبر التظاهر، ونحن من جانبنا لا ننكر أن هناك شيئاً من الاختلالات هنا أو هناك، وذلك طبيعة العمل والوضع في بلادنا منذ اعلان قيام دولة الوحدة التي قامت على الكثير من التضحيات والتنازلات التي قبلنا بها، رغم أن جزءاً من تلك التضحيات كانت على حساب الجانب المؤسسي في عمل الدولة، لأنه حقيقة قام على نهج التقاسم في كل مفاصل الدولة، خاصة خلال الأربع سنوات الأولى لقيام الوحدة، وأقولها وأنا استاذ قديم في جامعة صنعاء: إن هذه الجامعة كانت محتفظة بكل تقاليدها الاكاديمية العريقة، وهو نفس الحال ينطبق على جامعة عدن، ولكننا عند الفترة الانتقالية بعد الوحدة ضعفت تلك التقاليد في سبيل القسمة والتقاسم، وأقولها أيضاً وقد عملت سفيراً في وزارة الخارجية، وأعرف أن وزارة الخارجية قبل الوحدة في الشمال والجنوب كانتا متمسكتين بالتقاليد المهنية والمؤسسية، لكن بعد قيام الوحدة.. مارسنا عملية تسجيل الأهداف على بعضنا البعض حتى وإن كان على حساب مهنية ومؤسسية وزارة الخارجية، حيث كان من الممكن أن يرقى السكرتير مثلاً الى سفير دفعة واحدة.. واستمرئت هذه اللعبة حتى شملت القوات المسلحة والأمن وبقية مرافق الدولة، بسبب التجاوزات التي كانت تحصل في تلك الفترة على حساب وسمعة الوحدة حتى انعكس ذلك حتى على المجتمع وعلى الناس، وبالتالي كان من السهل تجاوز كل شيء حتى القوانين واللوائح والأنظمة، وللأسف استمر ذلك النهج حتى بعد عام ١٩٩٤م و١٩٩٧م وما بعدهما ونجم عن ذلك الشعور واليقين بأن هناك ممارسات خاطئة وتجاوزات غير مقبولة وعلى كل الاصعدة.. وشعر الجميع في الجنوب والشمال بهذه التجاوزات، ولكل الأطراف الحق بالتعبير عن رفضها لتلك التجاوزات، بالطرق المشروعة أما عدد من أخواننا في الجنوب يذهبون للتعبير عن ذلك الرفض بالعنف والاخلال بالأمن فإن ذلك أمر خطير لأنه يستهدف اسقاط الدولة، واذا سقطت الدولة في حالتنا اليمنية فإن الأمر يختلف، لن تكون تداعياته السيئة والسلبية على اليمن وحدها، بل سيشمل المنطقة والاقليم بأكمله، ولذلك سمعنا ولمسنا وقرأنا المخاوف الخليجية -مثلاً- في هذا الموضوع، حتى على مستوى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي التي أصدرت بياناً خاصاً حول هذه الحالة.. مؤكدين فيه أن أمنهم من أمن اليمن وأن استقرارهم من استقرار اليمن.. وبالتالي فإن الكلمة الضافية التي القاها فخامة الأخ رئيس الجمهورية في افتتاح اعمال المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي العام «أمس» حملت في مضامينها التأكيد على روح الإخاء والشراكة والحوار والتشاور، ورفض محاولة أي طرف كان بأنه وحده يمتلك الحقيقة ويرفض الآخر.. نحن في المؤتمر الشعبي العام نقر ونؤكد أن هناك سلبيات واختلالات وتجاوزات ومشاكل هنا أو هناك، لكن معالجة ذلك هل تتم بالدعوات للانفصال والحرب وحمل السلاح والاقتتال، نحن في اليمن كنا دولتين منفصلتين في السابق لكن ماذا حدث، ما حدث هو أربعة وعشرون عاماً من الحرب والدماء وتعطيل التنمية في كل البلاد نعم تحققت الوحدة التي وقف معها الجميع في ربوع اليمن.. ولكن ما بعد الوحدة حدثت تجاوزات هنا أو هناك، لكن ذلك لا يعني الانتقال بالبلاد الى مربع الفوضى والاخلال بالأمن والدعوة الى الانفصال، لأنه كما قال فخامة الأخ رئيس الجمهورية في خطابه «أمس» اذا ما قبلنا بذلك، فمعناه الانتقال مجدداً الى الاحتراب والتشتت والضياع وذلك ما لا يقبله بالتأكيد أي وطني غيور على بلاده ووحدته العظيمة.

أين نجد العمل الحزبي السياسي داخل المؤتمر الشعبي العام؟ وهل أنتم راضون عن هذا الأداء، خاصة مع ما يطرح الآن من توجهات المؤتمر الشعبي العام للانتقال الى حزب؟

- هذا سؤال مشروع ومهم في هذا الظرف الحالي، والواضح أن تطور المؤتمر الشعبي العام كحزب رائد هو جزء من تطور اليمن وتطور تجربتها السياسية والديمقراطية.. وأقول إن كل الأحزاب الأخرى في الساحة مازالت حتى الآن هي في مراحل التطور، ونحن أعلناها أن أحزاب المعارضة وخاصة أحزاب «اللقاء المشترك» اذا ما تطورت حتى أصبحت حزباً واحداً، لأن قوة أحزاب المعارضة تعني قوة الحزب الحاكم وقوة التجربة الديمقراطية في بلادنا، وبنفس القدر اذا ما استطاع الحزب الحاكم كأكبر الأحزاب قوى بنيانه الداخلي وتطور أداءه السياسي، وعزز من تقاليده الحزبية والسياسية، فإن ذلك سيتبعه أيضاً تطور الأحزاب الأخرى خاصة احزاب المعارضة، لأن المؤتمر واحزاب المعارضة هما وجهان لعملة واحدة، والحقيقة ان المشهد العام خلال الفترة القليلة الماضية هو سريع التحويل والتغيير، واظهر حقيقة ان هناك نوعاً من الضعف في أداء المؤتمر الشعبي العام السياسي، واظهر ايضاً عدم قدرة المؤتمر على التعاطي مع الاحداث في زمانها ومكانها، ونحن في مالديزيا.. هذه احزاب حية وديناميكية في دول العالم الثالث وفي مجتمعات شبيهة بمجتمعاتنا.

• أحزاب المشترك عادت للتنصل عن الاتفاق

• المؤتمر ملتزم بالإطار الديمقراطي والرأي الآخر

• خروج المندوبين من الاجتماع دليل على غياب التقاليد الحزبية

في تقديركم ما اسباب غياب العمل السياسي الميداني للمؤتمر الشعبي العام؟

- التشخيص الحقيقي والمهم هو عدم ترسيخ روح المبادرة في العمل الحزبي.. وكما لاحظنا في جلسة الافتتاح امس وبعد الاستراحة فإن نصف المندوبين قد خرجوا من القاعة.. لماذا؟ ذلك لغياب التقاليد لأنها لم تقم على تقاليد تؤسس لحزب بشكل ديمقراطي وانما تقاليد قائمة على اساس حزب حاكم وتقوم على اساس مصالح الناس والاعضاء.. يجب أن نستوعب عملية بناء حزب ديمقراطي حديث..

دعوني أقول اننا على مستوى المحافظات الجنوبية الشرقية مازلنا نعاني من ميراث الحزب الاشتراكي وصراعات الجبهة القومية، حتى الآن لاتقبل بتقديم قيادات لأنها من الزمرة أو لأنها من الطغمة أو لأنها من جماعات محمد علي هيثم أو من جماعات عبدالفتاح اسماعيل او لأنها من جماعات حزب الشعب الاشتراكي أو غيرها.. نحن حتى الآن لم نستطع تجاوز صراعات البناء التنظيمي والعمل السياسي خاصة في المحافظات الجنوبية لأن البناء قائم هناك على شكل شللي.. وفئات وجماعات وهذا يتنافى مع الاحزاب والتنظيمات الديمقراطية.

فخامة الرئيس أعلن انه لامانع من تشكيل ائتلاف حكومي بين الاحزاب.. كيف ترون هذا الطرح في ظل الأوضاع الراهنة؟

- أهم ما قدمه الرئيس رؤية واضحة قال فيها: إننا نضع أيدينا في يد الحزب الاشتراكي شريكنا في الوحدة وعني في ذلك ان علينا ان نتحاور ونتشاور بعيداً عن تعطيل المسيرة وبعيداً عما يعيدنا الى الوراء.. وكنا قد اتفقنا مع الأحزاب على تأجيل الانتخابات لمدة سنتين، وكنا نحن في المؤتمر الشعبي العام ندرك ان هذا التأجيل جزء من الاستجابة لبعض الجوانب الدستورية التي أقرت النظام التعددي والانتخابي وبالتالي تم الاتفاق على اسس محددة اولها تطوير النظام السياسي، وتطوير النظام الانتخابي وتطوير نظام الحكم المحلي وتطوير السلطة التشريعية بحيث نعتمد نظام الغرفتين «برلمان ومجلس شورى» وبالتالي هي نفس النقاط التي تقدم بها فخامة الرئيس في عام ٢٠٠٧ المرتكزة على اساس حكم محلي واسع الصلاحيات، هذه هي القضايا الاساسية التي اتفقنا عليها وتمثل قضايا اساسية وعاجلة ونتجاوزها لا ان نعود بعد عامين هي مدة الاتفاق دون تحقيق شيء ونعود الى المربع الأول الذي كنا فيه.

(.....)

- نحن الآن أمام مازق كبير الاساطيل البحرية حولنا من كل جانب.. نحن نعاني من موضوع الارهاب.. والاقتصاد عندنا ضرب والسياحة تأثرت، نحن أمام مازق مركب شق منه اقتصادي وآخر سياسي واجتماعي وشكل آخر ترتب على تبعات وقيام الوحدة.

لكن رغم الاتفاق بين المؤتمر واحزاب المشترك إلا ان الاخير عاد مرة اخرى الحديث للتنصل عن الاتفاق.. وعاد الخلاف الحديث حول الدائرة المفتوحة والقائمة النسبية والمختلطة وغيرها.

هذه القضايا لم نناقشها لأول مرة بل عرضنا عليهم موضوع النظام الانتخابي المختلط (بعد التعديلات الدستورية) وايضاً النظام الفردي.. لكن الأمر لايخرج عن مسألة المناكفة لاغير.. والمشترك يسعى لإلغاء الآخر واقصاء الآخرين وذلك مايتنافى مع روح الواقع والمرحلة وروح الشراكة التي لاتعطي طرفاً الحق في اقصاء الآخر.. فلنعمل على ما اتفقنا عليه ونتحاور على ما اختلفنا فيه.. الآن يبدو ان روح الثقة منعدمة واخشى ان يسعى الآخر لأن يسجل اهداف بعيداً عن المصالح الوطنية العليا.

نحن حقيقة نطالب الاحزاب ان تستشعر مسئوليتها، لأنه بعد توقيع الاتفاق حصل تراخٍ وكأن كل واحد منهم يريد ان ينتظر سنتين ثم نعود الى المربع الأول، وحتى ان اختلفنا اليوم لماذا لا نعود للحوار اليوم خاصة مع الظروف الداخلية والخارجية وعلى رأسها موضوع الأزمة المالية التي رمت بظلالها علينا اقتصادياً ونخشى ان تشمل تأثيراتها على أوضاعنا السياسية، علينا جميعاً ان نفهم وندرك الأنظمة الديمقراطية أنها تقوم على الرأي والرأي الآخر بعيداً عن التفكير في اقصاء الآخر.. وان نؤكد ونسلم ان الوطن الموحد هو منجز لايجب مجرد التفكير في التراجع عنه لأنه كان حلماً لأجيال سابقة ونحن حققناه والحمد لله، ولأنه في غير الوحدة لاتوجد تنمية، وإذا ما تعطلت الوحدة- لاسمح الله- فإن ذلك يعني تعطيل الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي والتنمية بمختلف اشكالها وانا اتمنى على الجميع ان يستوعب طرح وبيان مجلس التعاون الخليجي الذي أكد على وحدة اليمن وحتميتها وعلى أن الاضرار بها ليس أضراراً باليمن وحده بل بالمنطقة والاقليم على حد سواء.■

قالوا عنها: إنها دورة تقييم

اصطفاف وطني لمواجهة مخلفات الماضي ومروجيها

<أمام المؤتمر الشعبي العام وقيادته المتفانية، تحديات جسيمة تستقيم بارزة أمام خططه وتوجهات مرحلته القادمة..وحسب مشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع المنعقد بصنعاء وتختتم أعمالها اليوم، فإن المؤتمر ومن موقعه كرائد لمسيرة التطوير والتحديث المستمرة، ملزم بإيجاد الحلول العلمية والمعالجات الواقعية للخروج بالبلاد إلى واقع أوسع..

وشددوا على ضرورة التعاطي الأمثل والجدي المتفاني من قبل كافة تكويناته القيادية والقاعدية مع تلك التحديات ومستجدات النهوض والتطور المتنامي..

«الميثاق» استشرفت آفاق العمل المستقبلي وتوقعات أعضاء المؤتمر بمختلف تكويناتهم لما ستخرج به الدورة في ضوء النقاشات وتداولات الدورة الثانية للمؤتمر السابع «والثالثة» لأعضاء اللجنة الدائمة المركزية.. فكانت الحصيلة التالية:

استطلاع/ بليغ الحطابي- فيصل الحزمي

ظروف حساسة..وهموم مشتركة

● من واقع ما تضمنته فعاليات وأنشطة اليومين الماضيين «الاثنين والثلاثاء» وتشخيصها الشفاف والواقعي للمهام والمستجدات الوطنية التي شهدتها الساحة الوطنية خلال السنوات الثلاث الماضية والتحديات التي كانت ومازالت محط اهتمام ومعالجة قيادة المؤتمر والقوى الوطنية من أبناء هذا الوطن.. والتي من خلالها يفرض واقع جديد من التعامل والتعاطي الايجابي الفاعل لتجاوزها والحد من تأثيراتها السلبية على نمو وازدهار الوطن..

ولعل تلك التحديات التي تطرقت إليها كلمات ونقاشات المؤتمرين ومشاركات الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، لم تكن تقتصر معاناتها وهمومها فقط على المؤتمر الشعبي بل تكاد تكون هموماً مشتركة عبرت عنها آراء عدد من المشاركين والمؤتمرين من مختلف المحافظات والمناطق في أرجاء الوطن الواحد.. بل واليمنيون بشكل عام يتطلعون إلى قرارات ايجابية وتوصيات تجيب على التساؤلات والاستفسارات وتقطع دابر التكهنات والتأويلات اللامنطقية والتي غالباً ما تؤدي إلى نتائج عكسية.

ثوابت

● ويؤكد الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن ان تميز الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام من خلال القضايا المهمة التي طرحت لاسيما مايتعلق بالتحركات المأزومة لبعض العناصر في عدد من المناطق التي تهدد أمن ومستقبل الوطن..

وقال: ان الحديث والنقاش الشفاف في أعمال هذا اللقاء من شأنه تأكيد الثوابت الصادقة والمستمرة لقيادة المؤتمر تجاه الثوابت الوطنية والتصدي للمحاولات التشويهية للبعض..

لافتاً إلى أهمية الوقوف صفاً واحداً للتصدي لتلك الأساليب الغوغائية والنوايا الارتدادية عن المبادئ الثورية والوحدوية من قبل نفر من الناس..

وشدد رئيس جامعة عدن على ضرورة تعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية لدى الشباب من خلال تعميم وتوزيع كتب التربية الوطنية للطلاب والشباب والتي تحث على تعميق الولاء الوطني والتآخي والحفاظ على الوحدة ومكاسب الثورة والجمهورية ونبذ ثقافة العنف والكراهية والمناطقية والسلالية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاستمرار في تطوير المناهج الوطنية وفقاً للاحتياجات والتطورات.

حراك تنظيمي

إجماع المؤتمرين بأن الدورة كانت محطة تقييم تحليلية نقدية وتشخيصية لاستراتيجيات وخطط المؤتمر خلال الفترة الماضية على كافة الأصعدة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ولّد تفاؤلاً لدى البعض غير أن رئيس فرع المؤتمر بمحافظة مأرب عبدالواحد القبلي يرى أن هناك ارادة تنظيمية حقيقية لدى قيادة المؤتمر بمختلف مواقعهم وتكويناتهم على إحداث حراك تنظيمي فاعل داخل المؤتمر وخارجه وتصويب اتجاهاته وتوجهاته بما يخدم الوطن ويعزز من تواجده وتفاعله مع قضايا المجتمع ومتطلبات المواطنين التنموية والخدمية.

حاجة ملحة..ومسئولية وطنية

ويضيف: «فمن الملاحظ والمتابع من خلال تأكيدات الكلمات التي القيت في الدورتين الثالثة لأعمال اللجنة الدائمة الرئيسية والثانية لاعضاء المؤتمر العام السابع ومطالب الشارع اليمني تجاه التصدي للأعمال الخارجة عن القانون والمتعلقة بالأمن والسكينة العامة.. فإن الحاجة هنا تؤكد أكثر من أي وقت مضى للاصطفاف الوطني الواسع والواعي لمخاطر التحديات والكامنة وتأثيراتها على الوطن ارضاً وانساناً».

وهنا أيضاً حسب رئيس فرع مؤتمر مأرب، تبرز مسئولية اعضاء المؤتمر الشعبي بتكويناته القيادية والقاعدية وكل من موقعه، وأيضاً الدور الأكبر للتصدي لكل المحاولات التي تستهدف وحدة الوطن وسلامه الاجتماعي وذلك كما أكد عليها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام..حالة الضعف الاداري والرتابة التي سادت أعمال وانشطة دوائر الأمانة العامة خلال الفترة الماضية سيما الدائرة المالية وحالة العشوائية التي تتسيدها كانت محط انتقاد واستهجان الكثير من المشاركين الذين طالبوا بإنهاء وتجاوز تلك الوضعية ومواكبة الانطلاقة الجديدة التي تضمنها خطاب رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر- وتحمل مسئولياتهم تجاه أي قصور أو أعمال تقود سلباً الى نتائج عكسية.. إذ يؤكد الأخ سالمين علي -محافظة عدن- أن على قيادات المؤتمر العمل بشكل متواز في كل المواقع والحد من جوانب القصور التي تقلل من فاعلية أداء المؤتمر لدى المواطن والمجتمع وتؤسس لنظرة سلبية تجاهه وجهوده الحثيثة لاشاعة الأمن والسكينة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الظواهر الاجتماعية السيئة التي ألحقت بالوطن والمواطن الضرر الكبير.

عودة الميثاق الوطني

من أمانة العاصمة يشير الأخ حمود النقيب الى ضرورة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في العمل التنظيمي وانهاء ظاهرة التسامح والتهاون مع كل من يخطئ أو يخالف الأنظمة واللوائح والاحكام التي نص عليها النظام الداخلي للمؤتمر وأيضاً تفعيل لائحة الجزاءات التنظيمية كون ذلك صار اليوم مطلباً تنظيمياً ملحاً لا تراجع عنه اذا كنا جادين وصادقين مع تنظيمنا وتوجهات قياداتنا السياسية والتنظيمية المنسجمة وما تضمنه الميثاق الوطني الذي يمثل أساس توجهات المؤتمر والمؤتمرين في كل مواقعهم.. واذا ما أردنا أيضاً مواجهة تحديات المرحلة القادمة والاستجابة لاستحقاقاتها.

تعديلات

وفيما استعرضت الدورة الثانية للمؤتمر العام أبرز الاتجاهات الرئيسية لمشروع تعديلات في النظام الداخلي، أكد الأخ عبدالسلام الحزمي عضو اللجنة الدائمة مدير الخدمة المدنية بتعز، أن تلك التعديلات أصبحت حاجة وضرورة ملحة لمواجهة الاختلالات وأوجه الضعف التنظيمي والعمل الحزبي والسياسي في نشاط المؤتمر كحزب تنموي وسياسي.

وقال الحزمي: إن ما تمر به بلادنا من ظروف اقتصادية ومتغيرات سياسية واجتماعية تستدعي تكاتفاً شعبياً وجماهيرياً واسعاً وأيضاً سياسياً من مختلف القوى الوطنية الخيرة للتصدي وتجاوز مسألة الارتداد عن أهداف الثورة اليمنية المجيدة وطموحات وآمال الشعب.

مدخل صحي

في حين يؤكد الدكتور عوض البكري عضو اللجنة الدائمة مدير تربية حضرموت أن مناقشة المؤتمرين للقضايا والمعضلات التي يعانيها الوطن بالطريقة التي سادت أعمال دوراته الاعتيادية اليومين الماضيين يؤكد سعيه الجاد الى ايجاد الحلول والمعالجات العملية للخروج بالوطن الى آفاق واسعة.

وأضاف: «لذا أن لكل الأحزاب السياسية وقياداتها أن تتجاوز النظرة السلبية الشطرية الضيقة عند عرضها للحلول وتقديم المعالجات لقضايا التنمية والانسان والفقر والواقع السياسي كنظرة صحيحة ومدخل صحي وواقعي لمعالجة التحديات والمشاكل التي يحاول البعض من المأزومين والمرتزقة افتعالها لتقويض عملية التنمية والنمو الجارية على قدم وساق في كافة ارجاء الوطن.. والتي تحاول من خلالها اعادة انتاج زعامتها مستغلة بعض القضايا والمطالب التي يتم معالجة معظمها.

انطلاقة متجددة ورسالة عظيمة

فيما يؤكد الدكتور أحمد الكبسي نائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية أن المؤتمر مثل انطلاقة جديدة نحو عدالة اجتماعية توفر الحياة الكريمة المستمرة لكل أبناء الوطن والدفع أيضاً بعجلة التنمية في كل ارجاء الوطن والعلم بتوازن دون تفريق بين محافظة وأخرى.. كما أن المؤشرات الأولية لتوجهات المؤتمر القادمة تؤكد عليه التزامه خلال المرحلة القادمة بتعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الاصطفاف الوطني وتأهيل الشباب للمستقبل وتعزيز دور المرأة كونها صانعة التقدم الى جانب أخيها الرجل.

وقال إن هذه الانطلاقة المتجددة لن تتجسد إلاّ في ظل شحذ الهمم من قبل كل القطاعات في المؤتمر والحكومة لتحقيق المهام المناطة بها بما يتناسب والرسالة العظيمة التي يحملها المؤتمر الشعبي العام وقيادته السياسية.■